مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الحادي والعشرون - المجلد السادس - اللغة العربية - تموز 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2023.06.21.03

الشواهد اللغوية وأثرها في توجيه المعنى في البستان في إعراب مشكلات القرآن- لابن الأحنف اليمني (ت 717هـ)

م. د. عماد حميد عبد الله
الجامعة العراقية / كلية التربية - قسم اللغة العربية
Almhmdy mad96@gmail.com

مستخلص:

يتناول هذا البحث أثر الشواهد اللغوية في توجيه المعنى عند المفسر، ونظرًا لنزول القرآن الكريم بلغة العرب، كان لزامًا على المفسر أن يكون له رصيد من ديوان العرب.

وأنَّ أيّة دراسة لغوية تعتمد على إيراد الشواهد ذات الأصول أو المصادر الثلاثة المعروفة: للقرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب. والقرآن الكريم هو الأصل لهذه الأصول، وهو الدعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى. ولطالما أكد العلماء- رحمهم الله- أنَّ القرآن الكريم بلغ قمة الفصاحة والبلاغة وكمال الحكمة وبديع المعنى، وأنَّ له فضلًا كبيرًا في حفظ اللغة ودلالات مفرداتها، وهو الأصل في الاستشهاد اللغوي. والشاهد يستدل به المفسر في توجيه المعنى ومعرفته في تفسير الآية.

الكلمات الافتتاحية : الشواهد اللغوية ، المعنى ، الدلالة ، البستان في اعراب مشكلات القران.

Linguistic evidence and its impact on directing the meaning in the garden in the syntax of the problems of the Qur'an - by Ibn Al-Ahnaf Al-Yamani (d. 717 AH)

M. Dr.. Emad Hamid Abdullah
Iraqi University - College of Education - Department of Arabic Language

Abstract :

This research deals with the impact of linguistic evidence in guiding the meaning of the interpreter.

And that the study of the linguistic study of the mosque with the origins of the known sources: the Holy Qur'an, the noble hadith of the Prophet, and the words of the Arabs. The Holy Qur'an is the original foundation, and it is the pillar on which the origins of the foundations are based. The scholars - may God have mercy on them - have always had mercy on him, saw him, have mercy on him, his origin, and his knowledge, in the language of the summit of eloquence, rhetoric, perfection of wisdom, and wonderful meaning, and that he has merit in preserving the language and the semantics of its vocabulary, and it is the basis for linguistic martyrdom. And the witness is used as evidence by the interpreter in directing the meaning and knowing it in the interpretation of the verse.

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على إمام أنبيائه وصفوة أوليائه، محمد ﷺ من خُصَّ بالشفاعة وعلى آله وصحبه وسلم.

فإنَّ الدراسة اللغوية ميدان ثري يتيح لدراس اللغة مساحات بحث واسعة؛ وذلك لأنَّ هذه الدراسة تتعلق باللغة العربية ذاتها، هذه اللغة المتميزة التي أبهرت الباحثين ببيانها وبلاغتها، وسحرت الدراسين بأساليبها وطرق تعبيرها، كيف لا وقد خص الله سبحانه وتعالى لها الحكمة الإلهية ذلك، وأهّلتها لأنَّ يختارها الله من بين كل اللغات ليخاطب بها رسوله الأمين ﷺ الذي أنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين ليكون للعالمين بشيرًا ونذيرًا. وعليه فإنَّ هذه اللغة كانت ولا تزال محط اهتمام الباحثين قدامى ومحدثين، فتناولوها بالدراسة من جوانب عدة.

وما دامت اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، فإنَّ علوم القرآن الكريم ومنها التفسير قد لحقها ما لحق اللغة من تنوع الدراسة، وبخاصة ذلك التفسير الذي يعتمد على الجانب اللغوي في القرآن الكريم. وما يلفت الانتباه في هذا النوع من التفسير كثرة المباحث اللغوية، وكثرة شواهد متعددة الأبعاد، حتى أصبح استعمال هذه الشواهد معلمًا أساسيًا لكثير من التفاسير القرآنية، فتفسير الآية- فضلًا عن اعتماده على العقل والنقل- فإنَّه يطرح في كثير من الأحيان مسائل لغوية، تستدعي لتأكيد أو لتوضيحها ذكر شواهد لغوية، والتي تمثل -كما تعلم- قولًا عربيًا شعرًا أو نثرًا قيل في عصور الاحتجاج.

وعند الاطلاع على بعض التفاسير التي تعتمد على الجانب اللغوي، شدَّ انتباهي تلك الشواهد من حيث النوعية والتنوع، ورأيت أنَّ أدرسها من حيث مصادرها، ثم تصنيفها وتبويبها، وأعني بالشواهد اللغوية ما يعنيه هذا المصطلح، وتشمل الشواهد القرآنية، وشواهد الحديث، والشواهد الشعرية، وسأحاول أن أدرس هذه الشواهد وأثرها في توجيه المعنى الخفي والظاهر، مما يرتبط بمستويات اللغة المعروفة.

وقد اخترت لدراسة هذا الموضوع الذي وسمته بـ(الشواهد اللغوية وأثرها في توجيه المعنى في البستان في إعراب مشكلات القرآن- لأحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني (ت 717هـ) مدونة أراها غنية للإحاطة بمختلف جوانبه.

وأمَّا عن خطة البحث فقد حوت ثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة المصادر.

فالمبحث الأول فقد خصصته للحديث عن الشواهد المعجمية وأثرها في توجيه المعنى، وقسمته على:

أولًا: شواهد المشترك اللفظي.

ثانيًا: شواهد الأضداد.

وانتقلت بعدها إلى المبحث الثاني للحديث عن الشواهد النحوية وأثرها في توجيه المعنى، وقسمته على مطلبين، تناولت في المطلب الأول شواهد المفردات، وهي الأسماء والأفعال. وتناولت في المطلب الثاني شواهد الحروف العاملة، وشواهد الحروف العاملة المختصة بالأفعال.

وخصصت المبحث الثالث لشواهد قضايا الإعراب، وختمت الدراسة بخاتمة دونت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

واعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف المادة العلمية كما استعنت بالمنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على جمع المادة من خلال قراءة تفسير البستان، وتتمثل هذه المادة الشواهد اللغوية.

المبحث الأول
الشواهد المعجمية وأثرها في توجيه المعنى الظاهرة والخفية

أولًا: شواهد المشترك اللفظي:

المشترك اللفظي: هو اللفظ الدال على معنيين مختلفين أو أكثر، دلالة على المعنى على السواء عند أهل اللغة[1].

وابن الأحنف اليمني في تفسيره، نلاحظ قد اهتم بهذا الموضوع، فقد تعرض له في كثير من المواطن، إذ أشار إلى كثير من الكلمات التي عدّها من المشترك اللفظي، وقد كان يصرح في بعض الأحيان بذلك، بينما لم يكن يصرح في مواضع أخرى، ومن هذه الكلمات:

- **قضى:**

شواهد المسألة:

1- قال تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ [سورة فصلت: 12].

2- قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ ﴾ [سورة القصص: 29].

3- قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾ ﴾ [سورة غافر: 68].

تناول ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ ﴾ [سورة القصص: 29] بعدًا لغويًا للشواهد التي ساقها، وهي ثلاث آيات قرآنية عند تعرضه لمسألة لغوية تتعلق بلفظة (قضى) التي وردت في الآية الكريمة المذكورة، والتي عدّها لفظًا مشتركًا، ولم يصرح بذلك، وذكر من بين معانيها: الخلق والإعلام، والأمر، والإلزام وإمضاء الأحكام، واستشهد على كل معنى من هذه المعاني بشاهد قرآني[2].

- **جعل:**

1- قال تعالى: ﴿ حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة الزخرف: 1 - 3].

2- قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًاۚ ﴾ [سورة الزخرف: 15].

3- قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ﴾ [سورة الزخرف: 19].

4- قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ﴾ [سورة الأنعام: 1].

5- قال تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ ﴾ [سورة المائدة: 103].

وقف ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة الزخرف: 1 - 3] على بعد لغوي للشواهد اللغوية التي ساقها، وهي خمس آيات قرآنية، في مسألة لغوية تتعلق بلفظة (جَعَلَ) التي وردت في الآية الكريمة، والتي عدّها لفظًا مشتركًا، من دون أن يصرح بذلك، فقد ذكر أنَّها جاءت في الآية الكريمة بمعنى صيّر، وذلك لتعدّيها إلى مفعولين، ثم ذكر أنَّها تأتي بمعنى خلق واستشهد على هذا المعنى بشاهد قرآني[3]، ثم ذكر أنَّها تأتي بمعنى سمّي، واستشهد على هذا المعنى

(1) ينظر: تاج العروس، المقدمة: 25.

(2) ينظر: البستان في إعراب مشكلات القرآن: 1/ 489، 2/ 397، 405.

(3) ينظر: البستان: 2/ 452.

بشاهد قرآني[1]، ثم ذكر أنَّها تأتي زائدة واستشهد على زيادتها بشاهد قرآني[2]. وما ذكره ابن الأحنف اليمني لشواهده في هذه المسألة أنَّه أوردها ليؤكد أنَّ (جعل) لفظ مشترك، ومن ثم إعطاء بعض معانيها من القرآن الكريم والتي لا يمكن فهمها بعيدة عن سياقاتها التي وردت فيها.

ثانيًا: شواهد الأضداد:

الأضداد في اصطلاح اللغويين: الكلمات التي تؤدي معنيين متضادين بلفظ واحد، ككلمة (الجون) تطلق على الأسود والأبيض، و(الجلل) تطلق على الحقير والعظيم[3]، وهكذا. وذكر ابن الأحنف اليمني الأضداد في تفسيره، ومن الكلمات التي عدّها من الأضداد يمكن ذكر:

- المُقْوي:

شواهد المسألة:

1- قال تعالى: ﴿ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴾ [سورة الواقعة: 73].

- أقوال الشعراء:

1- من (البسيط):

يا دارَ مَيَّةَ بِالعَلياءِ فَالسَنَدِ
أَقوَت وَطالَ عَلَيها سالِفُ الأَبَدِ[4]

2- من (الكامل):

حُيِّيتَ مِن طَلَلٍ تَقادَمَ عَهدُهُ
أَقوى، وَأَفقرَ بَعدَ أُمِّ الهَيثَمِ[5]

أورد ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [سورة الواقعة: 73] شواهد ذات بعد لغوي، وتتمثل هذه الشواهد في بيتين شعريين، في مسألة لغوية تتعلق بلفظ (المقوي) التي وردت في الآية الكريمة، والتي عدّها من الأضداد، مصرحًا بذلك، فقد ذكر بداية أنَّ معنى الآية: «أي: بُلْغة المسافر الذي لا زاد لهم ولا مال معهم، والمُقْوي أيضًا: الكثير المال وهذا من الأضداد، والمُقْوي: المسافر الذي ينزل بالأرض القِيِّ والقَواءِ»[6]، وأنشد بيتًا للنابغة بهذا المعنى، أشار إلى موضع الاستشهاد فيه: أي أقوت الدار: إذا خلت من سكانها، ثم ساق بيتًا آخر من الشعر لعنترة بهذا المعنى بحسب ما جاءت به الآية الكريمة وحسبما ذهب إليه الفراء والزجاج وقطرب[7]، ثم ذكر أنَّ ابن الأنباري قال: المقوي من الأضداد[8].

وما نستنتجه أيضًا من الشواهد التي ذكرها ابن الأحنف اليمني في هذه المسألة أنَّه جاء بها ليؤكد أنَّ (المُقْوي) من الأضداد.

- عَسْعَسَ:

شواهد المسألة:

- أقوال الشعراء:

1- من (الرجز):

حتى إذا ما لَيْلُهُن عَسْعَسا
ركبن من حد الظلام حندسا[9]

2- من (الرجز):

حتى إذا الصبح له تنفسا
وإنجاب عنه ليلها وعسعسا[10]

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 457، 458.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 456.

(3) ينظر:

(4) ديوان النابغة الذبياني: 14.

(5) البيت لعنترة من معلقته، ديوانه: 189.

(6) تفسير البستان: 3/ 313.

(7) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 3/ 129، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 5/ 115.

(8) ينظر: الأضداد، لابن الأنباري: 122، 123.

(9) البيتان لعلقمة بن فرط، ذكره في الأضداد للسجستاني: 97، والبستان: 4/ 314.

(10) ينظر: شعر عِلْقة التيمي: 168، وديوان العجاج:

3- من (الرجز):

يا هندُ ما أسرع ما تَسَعْسَعَا
من بعدِ ما كان فتى سَترعْرَعا[1]

وقف ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴾ [سورة التكوير: 17]، على بعد لغوي للشواهد الشعرية التي ساقها، وتتمثل في ثلاثة أبيات، في مسألة لغوية تتعلق بلفظة (عسعس) التي وردت في الآية الكريمة، والتي عدّها من الأضداد مصرّحًا بذلك فقد ذكر أنَّ أهل اللغة يرون أنَّها من الأضداد، يقال: عسعس الليل إذا أقبل وأدبر[2]، واستشهد على هذا المعنى بثلاثة أبيات من الشعر، تدل على إقبال الليل وإدباره، وتقول العرب: عَسْعَسَ الليل وسعسع إذا أدبر، ولم يبقَ منه إلا اليسير[3].

وما نتبينه من ذلك أنَّ ما ذكره ابن الأحنف اليمني من الشواهد جاء بها ليؤكد أنَّ (عسعس) من الأضداد، وذكر آراء اللغويين والمفسرين[4] في تحديد مفهوم هذا اللفظة ولم يذكر آراء أصحاب المعاجم في تحديد مفهوم هذه الكلمة.

المبحث الثاني
الشواهد النحوية وأثرها في توجيه المعنى الظاهرة والخفية

المطلب الأول: شواهد المفردات

أولًا: شواهد الأسماء:

المسألة الأولى: زيادة التاء في (لا) والخفض بها.

شواهد المسألة:

1- من (الخفيف):

طَلَبوا صُلحَنا وَلاتَ أَوانٍ
فَأَجَبنا أَن لَيسَ حينَ بَقاءِ[5]

2- من (الوافر):

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيلى لاتَ حينا
وَأَضحى الشَيبُ قَد قَطَعَ القَرينا[6]

3- من (الكامل):

فلتعرفنَّ خلائفا مشمولة
ولتندمن ولات ساعة مندمِ[7]

وقف ابن الأحنف اليمني أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ﴾ [سورة ص: 3]، على بعد نحوي للشواهد التي ساقها، وهي ثلاثة أبيات، الأول لأبي زيد الطائي، والثاني ساقه لعمرو بن شأس الأسدي، والثالث أنشده الفراء، وذلك عند تعرضه لمسألتين نحويتين تتعلق الأولى بزيادة التاء في (لا)، وتتعلق الثانية بالخفض بها، وكان ذلك بعد توقفه أمام الآية الكريمة التي وردت فيها (لات)؛ فقد ذكر في المسألة الأولى، واستنادًا إلى ما أشار إليه جمهور النحويين: «لا زيدت فيها التاء،

124.

(1) ينظر: ديوان رُؤبة: 88.

(2) ينظر: البستان: 4/ 314، 315.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 315.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 5/ 292، وتهذيب اللغة: 1/ 78، وتفسير القرطبي: 19/ 238.

(5) ينظر: ديوان أبي زيد الطائي: 30.

(6) ينظر: شعر عمرو بن شأس: 73.

(7) ينظر: البيت في معاني القرآن، للفراء: 2/ 397 - 398.

كما قالوا: ثُمَّ وثُمَّتْ ورُبَّ ورُبَّتْ»[1]، واستشهد على زيادة التاء فيها ببيتين من الشعر، ثم أشار إلى أنَّ من العرب من يخفض بها استنادًا إلى ما ذهب إليه الفراء، وساق شاهده الشعري الذي أنشده في هذه المسألة، فقد عملت (لات) الخفض في (ساعة)[2]. وما نخلص إليه من سوق ابن الأحنف اليمني لشواهده في هذه المسألة أنَّه جاء بها ليثبت مسألتين تتعلقان بـ(لات) التي ودرت في الآية الكريمة، تتمثل الأولى في أنَّها (لا) وزيدت عليها (التاء)، وتتمثل الثانية في جواز الخفض بها، كما نخلص أيضًا إلى اكتفائه بآراء مختصرة لبعض جمهور النحويين من دون التعليق عليها.

المسألة الثانية: (الذي) يقع للواحد والجمع:

شواهد المسألة:

1- قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [سورة البقرة: 8].

2- قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [سورة البقرة: 17].

3- قول الشاعر (من الكامل):

أَنني كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَذا
قَتَلا المُلوكَ وَفَكَّكا الأَغلالا[3]

ساق ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [سورة الزمر: 33]، شواهد ذات بعد نحوي، وهي آيتان قرآنيتان وبيت من الشعر، عند حديثه عن مسألة نحوية تتعلق بالاسم الموصول (الذي) الوارد في الآية الكريمة؛ فقد ذكر أنَّه يقع للواحد والجمع، مستندًا في ذلك إلى ما ذهب إليه: «والذي لإبهامه يصلح للجمع والواحد، ووحّد (جاء) على اللفظ، وإن قُرئ: (جاؤوا)»[4]، مستشهدًا على ذلك بشاهدين قرآنيين، وأشار إلى موضع الاستشهاد بهما وهو حمل أول الكلام على الواحد وأخره على الجمع[5]. ثم ساق في الأخير شاهدًا شعريًا لم يشر فيه إلى موضع الاستشهاد ولم تأتِ فيه (الذي) هذا المعنى، وإنما ذكر (اللذان) فحذف النون (اللذا).

وما نستنتجه من سوق ابن الأحنف اليمني لشواهده في هذا الموضع أنَّه جاء بها في سياق عرضه لمسألة (الذي) يصلح للواحد والجمع.

المسألة الثالثة: لفظ (السبح) بين الحاء المهملة والخاء المعجمة:

شواهد المسألة:

1- قول الشاعر (من الطويل):

أباحُوا لكم شرق البلاد وغربها
ففيها لكم يا صاح سَبْحُ من السَّبْحِ[6]

2- البيت (من الطويل):

أَعَزُّ مَكانٍ في الدُنى سَرجُ سابِحٍ
وَخَيرُ جَليسٍ في الزَمانِ كِتابُ[7]

3- من (البسيط):

فَأَرسَلوهُنَّ يُذرينَ التُرابَ كَما
يُذري سَبائِخَ قُطنٍ نَدفُ أَوتارِ[8]

4- قول رسول الله ﷺ (الحُمَّى من فيح جهنم فَسَبِّخوها بالماء)[9].

---

(1) البستان: 2/ 296، وينظر: شرح الكافية، للرضي: 2/ 228، ومغني اللبيب: 334، 335.

(2) ينظر: البستان: 2/ 297.

(3) ينظر: البيت للأخطل في ديوانه: 246.

(4) البستان: 2/ 352، وينظر: معاني القرآن، للنحاس: 6/ 174.

(5) ينظر: البستان: 2/ 352.

(6) البيت لم أقف على قائله. ينظر: البستان: 4/ 125.

(7) ينظر: ديوان المتنبي: 1/ 193.

(8) ينظر: ديوان الأخطل: 140.

(9) الحديث ورد بلفظ: (فأطْفئوها بالماء) رواه الإمام أحمد

أورد ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا ٧ ﴾ [سورة المزمل: 7]، شواهد ذات بعد نحوي، وهم ثلاثة أبيات شعرية، وحديث نبوي، وكان ذلك في مسألة تتعلق بـ(السَّبْح والسَّبْخ) بعد توقفه أمام الآية الكريمة؛ فقد ذكر: «السَّبْح: سرعة الذهاب، ومنه السباحة في الماء لتقلب السابح»[1]، ثم استشهد على صحة هذا القول بالشاهدين الأول والثاني السابقين، ثم ذكر أنَّ السَّبْخ بالخاء المعجمة، أراد: خفة وسعة واستراحة للأبدان في النوم[2]، والتَّسْبيخ: توسيع القطن والصوف...، ويقال لقطع القطن: سابخ، ثم استشهد على صحة هذا القول بالشاهد الثالث والحديث النبوي.

وما نستنتجه من ذلك إلى صحة هذا الاستعمال كإشارة منه إلى القرآن الكريم والحديث النبوي لم يخرجا على أساليب العرب.

ثانيًا: شواهد الأفعال:

المسألة الأولى: جواب القسم فعل:

شواهد المسألة:

1- قوله تعالى: ﴿ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ ﴾ [سورة ق: 18].

2- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ١٤ ﴾ [سورة الفجر: 14].

3- قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣ ﴾ [سورة الضحى: 3].

4- قوله تعالى: ﴿ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩٢ ﴾ [سورة الحجر: 92].

5- قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٩٧ ﴾ [سورة الشعراء: 97].

6- قوله تعالى: ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [سورة النحل: 38].

7- قوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩ ﴾ [سورة الشمس: 9].

8- قوله تعالى: ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ ﴾ [سورة ق: 2].

تناول ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ١ ﴾ [سورة ق: 1]، بعدًا نحويًا للشواهد القرآنية التي ساقها وهي سبع آيات، في مسألة نحوية تتعلق بجواب هذا القسم، فقال: «فقال أهل الكوفة: جوابه (بل عجبوا)»[3]، وقال الأخفش: جوابه محذوف مجازه: والقرآن المجيد لتبعثنَّ[4]، وكان هذا بعد توقفه أمام الآية الكريمة التي وقع فيها القسم؛ فقد ذكر أنَّ جوابات القسم سبعة: إنَّ المشددة كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ﴾، و(ما) التي للنفي كقوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾، و(إنْ) الخفيفة كقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾، و(لا) كقوله تعالى: ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾، و(قد) كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾، و(بل) كقوله تعالى: ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ ﴾، واختار ابن الأحنف اليمني قول الكوفيين، وهو أنَّ الجواب في هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ ﴾[5]. وما نستفيده من سوق ابن الأحنف اليمني لشواهده في هذه المسألة، أنَّه جاء به ليؤكد أنَّ هذه الظاهرة موجودة في كلام العرب، وكذا في القرآن الكريم الذي جاء على أساليب العرب، ولها دلالات تضفيها على المعنى.

في مسنده: 2/ 21، 85، 134، 6/ 50، 91.

(1) البستان: 4/ 124 - 125.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 125.

(3) البستان: 3/ 138 - 139.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 139.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 155، والدر المصون: 6/ 174.

المسألة الثانية: المستقبل بمعنى الماضي، والماضي بمعنى الحال والاستقبال:

شواهد المسألة:

1- قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ ﴾ [سورة الرعد: 28].

تناول ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الحج: 25]، بعدًا نحويًا للشاهد القرآني الذي ساقه، وهي آية قرآنية، في مسألة تتعلق بجواز وقوع الفعل المضارع موقع الماضي، وكان هذا بعد توقفه أمام الآية الكريمة التي وقع فيها الفعل المضارع (يصدون) موقع الماضي؛ فقد ذكر أنَّ (ويصدون) عطف بالمستقبل على الماضي؛ لأنَّ الصدَّ بمعنى: دوام الصفة لهم، ومعنى الآية: وهم يصدون ومن شأنهم الصدّ، واستشهد على ذلك بالشاهد القرآني الآية الكريمة السابقة الذكر، مبينًا موضع الاستشهاد فيه وهو (يصدون)[1]. وذكر أيضًا أنَّ: لفظه مستقبل ومعناه المضي، أي: وصدوا عن سبيل الله[2].

المطلب الثاني : شواهد الحروف

1- شواهد الحروف العاملة:

- مدخل:

العامل ما ذكره الجرجاني بقوله: وهو تغير آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[3].

المسألة الأولى: الباء زائدة للتوكيد أو هي خلف الاستفهام والجحد:

شواهده:

1- قال تعالى: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [سورة المؤمنون: 20].

2- قال تعالى: ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ ﴾ [سورة يس: 81].

3- قال الشاعر (من الوافر):

فما رَجَعَت بخائبةٍ رِكابُ

حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتهاها[4]

أورد ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ ﴾ [سورة الأحقاف: 33]، شواهد ذات بعدين نحوي وعقائدي، وتتمثل هذه الشواهد في آيتين قرآنيتين، وبيت شعري، وذلك عند تناوله مسألة نحوية تتعلق بحكم (الباء الواردة في الآية الكريمة)؛ فأمَّا عن البعد النحوي فنلمسه عندما ساق قول أبي عبيدة والأخفش القائلين أنَّ الباء زائدة للتوكيد، واستشهد على ذلك بشاهد قرآني جاءت فيها الباء زائدة[5]، ثم عرج على رأي الفراء والكسائي والزجاج، القائلين بأنَّ الباء هنا دخلت للاستفهام والجحد في أول الكلام[6]، وأكد هذا الكلام بما ذكره الفراء الذي يرى أنَّ العرب تدخل الباء مع الجحد، مثل قولك: ما أظنك بقائم[7]، وهو قول الكسائي والزجاج[8]. واستشهد على ذلك بالشاهد القرآني وبيت من الشعر الذي جاءت فيه الباء خلف الاستفهام والجحد في أول الكلام،

(1) ينظر: البستان: 1/ 238.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 238.

(3) ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني: 122.

(4) ينظر: خزانة الأدب: 10/ 137، 278.

(5) ينظر: البستان: 3/ 62.

(6) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 3/ 56، ينظر: قوله في إعراب القرآن، للنحاس: 4/ 174، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 4/ 447.

(7) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 3/ 56.

(8) ينظر: قول الكسائي في إعراب القرآن، للنحاس: 4/ 174، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 4/ 447.

وأما عن البعد العقائدي فنلمسه من خلال سوقه لشواهده التي تثبت بعض صفات الله سبحانه وتعالى وتحديدًا صفة (القادر)[1]. وما نتبين من ذلك أنَّه عرض رأيين مختلفين في حكم الباء التي وردت في الآية الكريمة، الرأي القائل بزيادتها، والذي تبناه أبو عبيدة والأخفش، والرأي القائل بأنَّها دخلت للاستفهام والجحد في أول الكلام، والذي تبناه الفراء والكسائي والزجاج، غير أنَّه لم يرجح بينهما بدليل استشهاده عليهما كليهما كما نستشف استشهاده بشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب من الشعر.

المسألة الثانية: (اللام) بمعنى (أن):

شواهد المسألة:

1- قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الصف: 8].

2- قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الأنعام: 71].

وقف ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [سورة البينة: 5]، على بعد نحوي لشاهدين اللتان ساقهما، وهي آيتين قرآنيتين، وذلك عند تعرضه لمسألة نحوية تتعلق بحكم (اللام) الواردة في الآية الكريمة؛ فقد ذكر أنَّها (أن) واستشهد على هذا المعنى بالشاهدين القرآنيين السابقين اللتان وردت فيها (اللام) بمعنى (أن)[2]. وما نستفيده أنَّه اعتمد على شواهد قرآنية في إثبات معنى (أنْ) لـ(اللام).

2- شواهد الحروف العاملة المختصة بالأفعال:

المسألة الأولى: لا تأكيد القسم و- لا- صلة:

شواهد المسألة:

1- من (المتقارب):

فلا وَأَبيكَ ابنَةَ العامِرِيِّ
لا يَدَّعي القَومُ أَنّي أَفِرُّ[3]

2- من (الطويل):

تذكرتُ ليلى، فاغترتني صبابة
وكاد ضمير القلب لا يتقطعُ[4]

أورد ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [سورة القيامة: 1]، شواهد ذات بعد نحوي، وهما بيتان شعريان، البيت الأول لامرئ القيس، والثاني لم يذكر قائله، وذلك عند تعرضه لمسألة نحوية تتعلق بـ(لا) صلة، وتأكيد القسم، فقد ذكر بداية قولًا يرى أن: لا- صلة، أي: أقسم بيوم القيامة وهو قول أكثر المفسرين والنحويين[5]، واستشهد على ذلك بالبيت الشعري الثاني (تذكرت ليلى فاغترتني صبابة)، ثم ذكر الرأي الثاني مجازه- لا- تأكيد القسم كقوله[6]: لا والله، واستدل على ذلك بقول امرئ القيس (فلا وأبيك ابنة العامري). وكما أشار إلى قول الفراء الذي ينص على أنَّ -لا- ردٌّ على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، ثم ابتدأ القسم[7] فقال: ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾.

ونستخلص من ذلك أنَّه ساق ابن الأحنف اليمني لشواهده في هذا الموضع أنَّه ساق شاهدين شعريين.

(1) ينظر: البستان: 3/ 62.
(2) ينظر: البستان: 5/ 16، 17.
(3) ديوان امرئ القيس: 154.
(4) لم أعثر على قائله، البستان: 3/ 346.
(5) ينظر: البستان: 4/ 167، ومجاز القرآن: 2/ 276، ومعاني القرآن، للأخفش: 467.
(6) ينظر: البستان: 4/ 167.
(7) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 3/ 207.

المبحث الثالث

شواهد قضايا الإعراب

المسألة الأولى: شواهد قضايا إعراب ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾ ﴾ [سورة الحج: 13].

شواهد المسألة:

1- قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [سورة طه: 17].

2- من (الرجز المشطور):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضَى مِنَ اللَحْمِ بَعَظْمِ الرَقَبَهْ[1]

3- من (الطويل):

عَدَس ما لِعَبّادٍ عَلَيكِ إِمارَةٌ

أَمِنْتَ وَهَذا تَحمِلينَ طَليقُ[2]

أورد ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾، شواهد ذات بعد نحوي وتشمل هذه الشواهد في آية قرآنية وبيتان من الشعر، الأول لرؤبة، والثاني ليزيد بن مفرغ الحميري، وذلك عند تعرضه لمسألة نحوية تتعلق بإعراب الآية الكريمة، ومن ثم فهم المقصود منها؛ فقد ذكر بداية أنَّ معنى الكلام القسمُ، والتأخير، أي: يدعو من ضُرُّه أقرب من نفعه، فاللام هاهنا زائدة؛ لأنَّها لا تقع أولًا في أقوى مراتبها وتكون زائدة، وزيدت وسطًا، وهذا ما ذهب إليه طاهر ابن عاشور[3]. ثم ذكر رأي الكسائي، وخلاصته أنَّ هذه اللام مقدمة عن موضعها، وأنَّ المعنى: مَنْ لضرُّهُ[4].

وذهب الفراء إلى أنَّ (اللام) ينبغي أن تكون في (ضَرُّهُ)[5]. وثم ذكر قول الزجاج وأبي علي الفارسي، وهو موافق لمذهب الكوفيين في أنَّ أسماء الإشارة يجوز أن تكون موصولة، قال الزجاج: ويكون في تأويل المعنى: الذي هو الضلال البعيد يدعو، ويكون (لَمن ضَرُّهُ أقرب من نفعه)[6] مستأنفًا، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾، على معنى وما التي بيمينك يا موسى؟ ومثله قول الشاعر: (عدس ما لعباد عليك إمارة).

ثم تدخل ابن الأحنف اليمني وذكر أنَّ (يدعوا) تكرار للأول، و(لَمن) لام الابتداء، و(بئس) خبره، واللام فيه جواب قسم محذوف تقديره: يدعو لَلَّذِي ضَرُّهُ أقرب من نفعه، والله لَبِئْس المولى ولبئس العشير، و(مَنْ) منصوب المحل في الأقاويل كلها[7].

ونتبين من سوق ابن الأحنف اليمني لشواهده في هذه المسألة أنَّه جاء بها لحل الإشكال المطروح في إعراب الآية الكريمة، والذي عرض فيه جملة من الآراء المتباينة لعلماء من المدرستين البصرية والكوفية، غير أنَّه استشهد على الرأي الثاني، والذي تبناه صراحة أثناء التحليل.

المسألة الثانية: الرفع على تقدير حذف الخبر:

شواهد المسألة:

- قولا الشاعرين:

1- من (البسيط):

---

(1) ينظر: ملحقات ديوان رؤبة: 170.

(2) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري. ينظر: البستان: 1/ 232.

(3) ينظر: شرح الجمل، لطاهر بن أحمد: 2/ 137، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 466.

(4) ينظر: قوله في معاني القرآن، للفراء: 2/ 217.

(5) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 2/ 217.

(6) ينظر: قول الفارسي في سر صناعة الإعراب، لابن جني: 403، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 3/ 416، 417.

(7) ينظر: البستان: 1/ 232.

حَتّى إِذا ما أضاءَ الصبحُ في غَلَسٍ
وغودر البَقلُ مَلوِيٌّ وَمَحصودُ[1]

2- من (الطويل):

إِذا ما تَذَكَّرتُ الحَياةَ وَطيبَها
إِلَيَّ جَرى دَمعٌ مِنَ العَينِ غاسِقُ[2]

وقف ابن الأحنف اليمني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ ﴾ [سورة ص: 57]، على بعد نحوي للشواهد التي ساقها، وهما بيتان من الشعر، الأول لذي الرمة في ديوانه، والثاني لعمران بن حطّان، وذلك عند تعرضه لمسألة نحوية تتعلق بالرفع على تقدير حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾؛ فقد ذكر بداية أنَّ الفراء والزجاج أجازا أن يكونا: (هذا حميم وغساق فليذوقوه)، كقولك: زيد الظريف/ وكاتب فاصطحبُوهُ، وهذا الماء حار ومتن فاجتنبوهُ[3]. ومن ثم ذكر قول الثعلبي: وهو الكلام مستأنف، والكلام قبله مكتفيًا، كأنَّك قلت: هذا فليذوقوه، ثم قلت: منه حميم، ومنه غساق[4]، ثم ساق البيتين السابقين، ولم يشر ابن الأحنف اليمني إلى موضعي الاستشهاد فيهما. ومن خلال عرضه لرأيين متقاربين في تقدير الآية[5]، وساق الشاهدين الشعريين اللذين أنشدهما كإشارة منه إلى أنَّ الإشكال في الإعراب في القرآن الكريم فإنْ فهمه يكون بالعودة إلى شعر العرب.

الخاتمة

1. يعد تفسير البستان في إعراب مشكلات القرآن كنز من الكنوز اللغوية نظرة لكثرة شواهده اللغوية.
2. استعان ابن الأحنف اليمني بشواهد متعددة المصادر، وتأتي على رأسها الشواهد القرآنية، ثم الشواهد الشعرية، فضلًا عن شواهد الحديث النبوي الشريف.
3. راعى ابن الأحنف اليمني في ذكر شواهده في كثير من الأحيان قدسية النص اللغوي، فجاءت شواهده في هذه الحالة مرتبة ترتيبًا قدسيًا: الشواهد القرآنية، شواهد الحديث ثم الشواهد الشعرية.
4. أثار ابن الأحنف اليمني كمًّا هائلًا من المسائل اللغوية التي استدعت حضور كمّ هائل من الشواهد، أبانت عن توجّه ابن الأحنف اليمني ورأيه في كثير من هذه المسائل المعجمية والنحوية واللغوية وغيرها.
5. أورد ابن الأحنف اليمني شواهد لغوية متباينة في المسائل المعجمية التي تطرق إليها مؤكدًا إقراره بوجود ظواهر لغوية في اللغة العربية كانت ولا تزال محلّ خلاف بين علماء اللغة، ومنها ظاهرة المشترك اللفظي، وظاهرة الأضداد.

---

(1) ينظر: ديوان ذي الرمة: 1366.
(2) ينظر: شعر عمران بن حطّان: 125 ضمن (ديوان الخوارج).
(3) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 2/ 410، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 4/ 338.
(4) ينظر: الكشف والبيان: 8/ 213.
(5) ينظر: البستان: 2/ 226.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
1. الأضداد، لأبي حاتم السجستاني (ت 255هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، القاهرة، 1991م.
2. الأضداد، للأنباري محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، 1987م.
3. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط3، 1988م.
4. البستان في إعراب مشكلات القرآن، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني (ت717هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 2018م.
5. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، التراث العربي- سلسلة يصدرها المجلس للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998م.
6. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق: أ. عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964م.
7. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن طبعة دار الكتب المصرية.
8. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
9. ديوان الأخطل، شرح مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986م.
10. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1990م.
11. ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1993م.
12. ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م.
13. ديوان المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه: مصطفى السقا وزميلاه، دار المعرفة، بيروت.
14. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1985م.
15. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
16. شرح الجمل في النحو، للزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1996م.
17. شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

18. شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.
19. شعر عِلْقَةَ التيمي- ضمن أراجيز (المقلين)، جمعه: مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد السابع والخمسون، الجزء الأول، 1982م.
20. شعر عمران بن حطّان ضمن (ديوان الخوارج)، جمعه وحققه: د. نايف محمود معروف، دار المسيرة، بيروت، ط1، 1983م.
21. شعر مالك بن أسماء القزاري، جمعه: د. إبراهيم صبري محمود راشد، ضمن مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد الثالث والعشرون، 2005م.
22. العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: أحمد أمين وزميله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1965م.
23. الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، للإمام أبي إسحاق الثعلبي، دراسة وتحقيق: الإمام محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2003م.
24. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 210هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
25. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت 546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
26. مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، د. ت.
27. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984م.
28. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شبلي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1994م.
29. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1989م.
30. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: الأستاذين أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، القاهرة، عن طبعة دار الكتب المصرية.
31. معجم التعريفات، للسيد علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة.